

بيان مجلس إدارة البنك المركزي التونسي في اجتماعه المنعقد يوم الأربعاء 30 جانفي 2013

لدى استعراضه آخر تطورات الظرف الاقتصادي الدولي، سجل المجلس تباطؤ نسق النمو العالمي في سنة 2012، حيث ينتظر تراجع نسبة النمو حسب تقديرات صندوق النقد الدولي إلى 3,2% مقابل 3,9% قبل سنة وذلك بسبب، خاصة، تداعيات أزمة المديونية العمومية في منطقة الأورو. وبالنسبة لسنة 2013، راجع كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، خلال شهر جانفي الحالي، تقديراتهما لنسبة النمو العالمي المنتظرة إلى حدود 2,4% و 3,5%، على التوالي، وذلك بسبب خاصة ضعف الأداء الاقتصادي في البلدان المصنعة في حين يتواصل تدعم النمو في البلدان الصاعدة والنامية. وقد عرفت الأسواق المالية العالمية تطورا إيجابيا عموما في بداية السنة الحالية بالعلاقة مع بروز بوادر انفراج الصعوبات المالية في البلدان المصنعة ومواصلة البنوك المركزية في هذه البلدان اتباع سياسات نقدية ملائمة لدفع النشاط الاقتصادي.

وبخصوص الاقتصاد الوطني، فقد تمكن خلال سنة 2012 من الخروج من حالة الركود التي شهدتها قبل سنة وتحقيق انتعاشة تدريجية شملت جل قطاعات النشاط وخاصة الفلاحة والخدمات لاسيما السياحة والنقل الجوي مع تحسن المدخل السياحية وحركة نقل الأشخاص بـ 30% و 32% على التوالي، إضافة إلى قطاع الصناعات غير المعملية الذي شهد بالخصوص ارتفاع مؤشر إنتاج المناجم بـ 11,2% إلى موفى أكتوبر 2012 وبدرجة أقل بالنسبة للطاقة. وبالمقابل سجل قطاع الصناعات المعملية الموجهة للتصدير تراجعا لنفس المؤشر بالنسبة للصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج والملابس بـ 1,1% و 3,6% على التوالي .

وعلى مستوى التوازنات المالية، لاحظ المجلس أن جملة من التطورات السلبية المسجلة خلال السنة المنقضية والمتعلقة سواء بتبردي الظرف الاقتصادي الدولي أو بمناخ الأعمال الداخلي ساهمت في احتداد الضغوط على ميزان المدفوعات الجارية وارتفاع مستوى الأسعار بالإضافة إلى تعمق عجز ميزانية الدولة .

فبالنسبة للمدفوعات الخارجية، تأثرت الصادرات بتقلص الطلب الخارجي للبلدان الأوروبية الشريكة التي عرفت انكماشاً في السنة المنقضية في حين ارتفعت الواردات، خاصة بالنسبة للطاقة ومواد التجهيز والمواد الاستهلاكية، بنسق سريع مما أدى إلى توسع العجز التجاري بـ 35% خلال سنة 2012 وهو ما ساهم في تفاقم عجز ميزان المدفوعات الجارية الذي بلغ ما يعادل 8,1% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 7,3% قبل سنة. وقد أمكن تمويل هذا العجز بفضل ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (+85,4%) من جهة وتكثيف تعبئة القروض الخارجية متوسطة وطويل الأجل من جهة أخرى مما ساهم في ارتفاع الموجودات الصافية من العملة الأجنبية إلى 12.576 مليون دينار أو ما يعادل 119 يوما من التوريد في موفى سنة 2012 مقابل 10.581 مليون دينار و 113 يوما في نهاية 2011.

وفي مجال تطور الأسعار، ارتفعت نسبة التضخم إلى حدود 5,9% بحساب الانزلاق السنوي و 5,6% بالمعدل في موفى سنة 2012 مقابل 3,5% تم تسجيلها في سنة 2011. وشمل هذا الارتفاع جل مجموعات المواد وخاصة المواد الغذائية التي شهدت زيادة بـ 4,8% في نهاية السنة المنقضية.

وعلى المستوى النقدي، سجلت حاجيات البنوك من السيولة تراجعا تدريجيا خلال الربع الأخير من السنة وهو ما أدى إلى انخفاض تدخل البنك المركزي في السوق النقدية. وقد نتج عن هذه الوضعية، بالتناظر مع قرار البنك المركزي الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية في موفى شهر أوت 2012، ارتفاع نسبة الفائدة الوسطية في السوق النقدية من 3,16% في جانفي 2012 إلى 3,98% في شهر ديسمبر من نفس السنة. وفي بداية العام الحالي، تراجع تدخل البنك المركزي في السوق النقدية إلى حدود 3.663 مليون دينار خلال شهر جانفي (مقابل 4.786 مليون في الشهر السابق) بالعلاقة مع ترشيد إعادة التمويل من ناحية وتحسن السيولة المصرفية نتيجة بالخصوص للزيادة الملحوظة في نفقات الدولة من ناحية أخرى، فيما ارتفعت نسبة الفائدة الوسطية في هذه السوق إلى مستوى 4,17% في نفس الشهر .

وبخصوص نشاط القطاع المصرفي، فقد اتسم بارتفاع قائم الإيداعات خلال سنة 2012 بنسق أسرع من ذلك المسجل في السنة السابقة (10,8% مقابل 5,1%) ليشمل، بالخصوص، شهادات الإيداع والإيداعات تحت الطلب. وبالمقابل، سجلت المساعدات للاقتصاد تباطؤا في نسق نموها (8,7% مقابل 13,4 في سنة 2011) شمل، أساسا، القروض متوسطة الأجل بالعلاقة مع تباطؤ الاستثمار الخاص .

وعلى ضوء هذه التطورات، ومع تسجيله لبوادر استعادة النشاط بنسق مشجع في بعض القطاعات من ناحية و استمرار الضغوط على التوازنات المالية الداخلية والخارجية من ناحية أخرى، يؤكد المجلس على ضرورة التصدي إلى مصادر هذه الضغوط داعيا إلى مزيد من الحذر والعمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على هذه التوازنات في حدود مقبولة

كعامل أساسي لتوفير الشروط الملائمة لتدعيم الاستثمار المحلي والأجنبي ودفع النمو والتشغيل واستعادة مقومات الاستقرار الاقتصادي والمالي، وقرر الإبقاء على نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي دون تغيير .

(للإطلاع على مزيد من المعطيات حول الظروف الاقتصادية والمالي، يمكن الاتصال بموقع واب البنك المركزي التونسي
www.bct.gov.tn)

بيان مجلس إدارة البنك المركزي التونسي في اجتماعه المنعقد يوم 27 فيفري 2013

تطرق المجلس خلال مداولاته إلى آفاق تطور الاقتصاد العالمي، حيث يُنتظر حسب آخر توقعات أهم المؤسسات المالية الدولية، بقاء نسق نمو الاقتصاد الدولي ضعيفا خلال العام الحالي وذلك بالعلاقة مع تردي أداء اقتصاديات البلدان المتقدمة وخاصة منطقة الأورو التي لا تزال تحت تأثير برامج التقشف المالي وارتفاع نسب البطالة وما ينجر عن ذلك من تباطؤ حاد للطلب الداخلي والخارجي. كما نظر المجلس في تطورات الوضع الاقتصادي والمالي على الصعيد الوطني على ضوء المعطيات الأخيرة حول النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات وتطور المدفوعات الخارجية والتوازنات المالية خلال سنة 2012 وفي بداية السنة الحالية مسجلا تواصل المؤشرات الإيجابية بخصوص استعادة نسق النمو تدريجيا في جل القطاعات وخاصة الطاقة والخدمات مما مكن من تحقيق نسبة نمو بـ 3,6% خلال سنة 2012 حسب المعهد الوطني للإحصاء مقابل 3,5% مقدرة بالميزان الاقتصادي وتراجع بـ 1,9% خلال سنة 2011 إلى جانب انخفاض نسبة البطالة الجمالية بـ 2,2 نقطة مائوية مقارنة بنهاية سنة 2011، لتنزل إلى مستوى 16,7% ولكن مع استمرارها في مستوى مرتفع بالنسبة لحاملي الشهادت العليا. كما سجل المجلس النتائج الإيجابية للمبادلات التجارية مع الخارج خلال شهر جانفي 2013 التي شهدت تراجع العجز التجاري بحوالي 24% نتيجة ارتفاع الصادرات بـ 23,6% مقابل 6,4% بالنسبة للواردات.

ولكن وبالمقابل لاحظ المجلس أن المستجدات السلبية الأخيرة على الساحة الوطنية من شأنها أن تؤدي في ظل تواصل عدم وضوح الرؤية إلى استمرار وضعية الترقب والحذر لدى المتعاملين الاقتصاديين وبالتالي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي واحتداد الضغوط على التوازنات المالية الداخلية والخارجية. وفي هذا السياق تشير آخر المعطيات المتوفرة والمتعلقة بتطور القطاع الصناعي في بداية السنة الحالية إلى تأثير تقلص الطلب الخارجي على القطاعات الموجهة للتصدير خاصة الصناعات الميكانيكية والكهربائية وصناعات النسيج والملابس، حيث تباطأت صادراتها بشكل حاد خلال شهر جانفي 2013. وبالتوازي، تراجعت مؤشرات النشاط في القطاع السياحي على غرار عدد السياح والبيئات الجمالية 10,1% (- و) 3,4% بحساب الإنزلاق السنوي، على التوالي، في شهر جانفي (2013) في حين شهدت المداخيل ارتفاعا طفيفا بـ 1%.

أما بخصوص القطاع الخارجي، وبالرغم من تقلص عجز المدفوعات الجارية بأكثر من 40% لينحصر في حدود 0,5% من الناتج المحلي الإجمالي في شهر جانفي 2013، مقابل 0,9% قبل سنة نتيجة تراجع عجز الميزان التجاري، فقد انخفضت الموجودات الصافية من العملة الأجنبية نتيجة بالأساس لتسديد قسط من الدين الخارجي بمبلغ 728 مليون دينار لتتنزل إلى مستوى 11.385 مليون دينار أو ما يعادل 107 أيام من التوريد بتاريخ 25 فيفري 2013 مقابل 12.576 مليون دينار و 119 يوما في نهاية سنة 2012 .

وبالنسبة لتطور الأسعار، ارتفعت نسبة التضخم في موفى شهر جانفي 2013 بـ 6% بحساب الإنزلاق السنوي مقابل 5,1% خلال نفس الشهر من سنة 2012 وذلك بالعلاقة أساسا مع تسارع زيادة أسعار المواد الغذائية وخاصة الطازجة منها التي ارتفعت بـ 11,1%.

وعلى المستوى النقدي، سجل المجلس تزايد حاجيات البنوك من السيولة من جديد خلال الشهر الجاري مقارنة بالأشهر الأخيرة وذلك بالعلاقة خاصة مع الارتفاع الهام لرصيد الحساب الجاري للخرزينة ليبلغ 1.769 مليون دينار بالمعدل خلال نفس الشهر، الشيء الذي أدى إلى زيادة حجم تدخلات البنك المركزي في السوق النقدية، التي بلغت في المعدل 4.089 مليون دينار يوميا إلى غاية 24 فيفري مقابل 3.653 مليون دينار في جانفي 2013. وبالتوازي، بلغت نسبة الفائدة في هذه السوق 4,24% بالمعدل خلال نفس الفترة من شهر فيفري 2013 مقابل 4,11% بالنسبة لكامل شهر جانفي.

وفيما يتعلق بالنشاط المصرفي، فقد شهد تطور قائم الإيداعات تباطؤا 0,2% (في شهر جانفي 2013، مقابل 4,9% في ديسمبر الماضي) شمل بالأساس قائم الإيداعات تحت الطلب والحسابات لأجل. كما عرفت المساعدات للاقتصاد بدورها مسارا مماثلا حيث سجلت شبه استقرار 0,2% (مقابل 0,7%) وذلك بالعلاقة، خاصة، مع تراجع القروض قصيرة الأجل مقابل استقرار القروض متوسطة وطويلة الأجل.

وعلى ضوء هذه التطورات وفي ظل تواصل ارتفاع الأسعار مع بروز مؤشرات على إمكانية استمرار الضغوط التضخمية في الأشهر القادمة يؤكد المجلس على ضرورة تضافر جهود كل الأطراف المعنية للتحكم في مصادر هذه الضغوط النقدية منها وغير النقدية قصد تأمين استقرار الأسعار باعتباره شرطا أساسيا لتحقيق نمو اقتصادي سليم ومستدام وعادل مع الحفاظ على التوازنات المالية. ويرى المجلس أنه من الضروري إضفاء هامش أكبر لتطور نسبة الفائدة في السوق النقدية، وقرر الإبقاء على نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي دون تغيير .

(للإطلاع على مزيد من المعطيات حول الظروف الاقتصادية والمالية، يمكن الاتصال بموقع واب البنك المركزي التونسي (www.bct.gov.tn))

بيان مجلس إدارة البنك المركزي التونسي

في اجتماعه المنعقد يوم 27 مارس 2013

استعرض المجلس في بداية أشغاله آخر مستجدات الظرف الاقتصادي العالمي، الذي شهد بالخصوص تحسنا في بعض مؤشرات الاقتصاد الأمريكي وبدرجة أقل بالنسبة لمنطقة الأورو التي تبقى بعض اقتصادياتها تحت تأثير تداعيات أزمة الديون السيادية مما يرجح استمرار وضعية الانكماش الاقتصادي في هذه المنطقة خلال السنة الحالية مع تراجع حدتها مقارنة بسنة 2012.

وفي سياق تحليله لآخر تطورات الوضع الاقتصادي على الصعيد الوطني، سجل المجلس تواصل النسق الإيجابي للنشاط وخاصة في القطاع الصناعي وللشهر السابع على التوالي حيث تقدم مؤشر الإنتاج الصناعي بـ 3,5% في شهر ديسمبر المنقضي مقابل تراجع بـ 7,1% قبل سنة وذلك بالعلاقة خاصة مع الارتفاع الهام لإنتاج الصناعات الكيماوية وزيادة إنتاج الطاقة الذي مكن من الحد من أثر تقلص الإنتاج المنجمي علما وأن هذا الأخير بدأ مؤخرا في استعادة نشاطه العادي. وبالمقابل لاحظ المجلس استمرار التراجع المسجل في قطاع الخدمات وخاصة بالنسبة لقطاع السياحة الذي شهد انخفاضا لأغلب مؤشراتته خلال الشهرين الأولين من السنة الحالية.

ولدى استعراض التطورات المتعلقة بالقطاع الخارجي، سجل المجلس تحسن حاصل الميزان الجاري خلال الشهرين الأولين من السنة الحالية، ليلبغ العجز مستوى يمثل 1,2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1,4% في نفس الفترة من سنة 2012، وذلك بالعلاقة مع التقلص الذي شهده العجز التجاري نتيجة زيادة الصادرات بـ 7,3% مقابل 3,6% بالنسبة للواردات مما مكن من تحسين نسبة التغطية بـ 2,6 نقاط مئوية. ومع ذلك، بلغت الموجودات الصافية من العملة الأجنبية 11.230 مليون دينار أو ما يعادل 106 أيام من التوريد بتاريخ 26 مارس 2013، مقابل 119 يوما في نهاية العام السابق وذلك بالعلاقة مع ارتفاع النفقات خاصة بعنوان تسديد الدين الخارجي. ويبقى مستوى الاحتياطي في وضعية مريحة نسبيا مقارنة بالحد المرجعي المقبول الذي يقدر بـ 3 أشهر توريد.

أما بخصوص تطور الأسعار، فقد بلغت نسبة التضخم 5,8% في نهاية شهر فيفري 2013، بحساب الانزلاق السنوي مقابل 6% قبل شهر، وذلك تزامنا مع موسم التخفيضات الشتوية. إلا أن نسبة التضخم الأساسي أي باستثناء المواد المؤطرة والطازجة سجلت ارتفاعا لتبلغ 6,2% في موفى فيفري علما وأن عددا من المعطيات تشير إلى استمرار الضغوط التضخمية خلال الأشهر المقبلة.

وفيما يتعلق بآخر التطورات على المستوى النقدي، شهدت السيولة المصرفية بعض التحسن خلال السنة وعشرين يوما الأولى من شهر مارس بعد الضغوط التي شهدتها خلال شهر فيفري وبالتالي تراجعت تدخلات البنك المركزي في السوق النقدية إلى 2.774 مليون يوم 26 مارس مقابل 4.045 مليون في شهر فيفري وبلغت نسبة الفائدة الوسطية في السوق النقدية 4,27% منذ بداية الشهر الحالي مقابل 4,20% في شهر فيفري المنقضي.

و بخصوص نشاط القطاع المصرفي، سجل المجلس تطورا ملموسا لقائم الإيداعات خلال شهر فيفري 2013 بعد أن شهد تراجعاً في الشهر السابق ليشمل، بالخصوص، شهادات الإيداع وبدرجة أقل الحسابات لأجل. كما عرفت القروض المسداة للاقتصاد تسارعا خلال نفس الشهر حيث ارتفعت بـ 0,9% مقابل 0,2% في شهر جانفي نتيجة بالخصوص لتطور القروض قصيرة الأجل مقابل استقرار القروض متوسطة وطويلة الأجل.

وعلى ضوء هذه التطورات، أكد المجلس على ضرورة مزيد الإحاطة بالقطاعات الموجهة للتصدير في ظل تراجع الطلب الخارجي لأهم الأسواق التقليدية ودعا إلى مضاعفة الجهود على مختلف الأصعدة للحد من الضغوط التضخمية التي أصبحت ذات طابع شمولي وهيكلية بما يمثل تهديدا للقدرة التنافسية للاقتصاد واسترجاع نسقه تدريجيا مسجلا في هذا المجال القرارات التي اتخذتها الحكومة مؤخرا بهدف التحكم في تطور الأسعار والتي يتعين تفعيلها في أقرب الأجل، وقرّر المجلس الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي بـ 25 نقطة أساسية لتنتقل إلى 4%.

كما أحيط المجلس علما لدى اختتام أشغاله بالإجراءات التي قرر البنك المركزي اعتمادها من أجل دفع الادخار وإضفاء مزيد من الحركية على نشاط السوق النقدية والمتمثلة في :

- إلغاء السقف بالنسبة لتأجير الإيداعات لأجل
- الترفيع في النسبة الدنيا لتأجير الادخار
- مراجعة الإجراءات المتخذة في شهر أكتوبر 2012 والمتعلقة بترشيد قروض الاستهلاك وذلك بهدف جعلها أكثر مرونة عن طريق التخفيض في نسبة الاحتياطي الإجباري الموظفة عليها.

(للإطلاع على مزيد من المعطيات حول الظرف الاقتصادي والمالي، يمكن الاتصال بموقع واب البنك المركزي التونسي
(www.bct.gov.tn)

بيان مجلس إدارة البنك المركزي التونسي
في اجتماعه المنعقد
يوم الثلاثاء 30 أفريل 2013

لدى افتتاح أشغال مجلس الإدارة، قدم السيد المحافظ عرضا حول مشاركة البنك المركزي في اجتماعات الربيع للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي والتي اجتمع خلالها بعدد من كبار المسؤولين الماليين على المستويين الدولي والإقليمي وخاصة السيدة كريستين لاغارد، المديرية العامة لصندوق النقد الدولي. وثمن المجلس النتائج التي أسفرت عنها المشاركة التونسية في هذه التظاهرة وخاصة تطابق وجهات النظر على مستوى الخبراء بشأن الاتفاق حول الاستعداد الائتماني لمدة 24 شهرا بقيمة 1,75 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل حوالي 2,7 مليار دينار وذلك دعما لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي وضعته الحكومة التونسية بما يساعد على تعبئة الموارد الخارجية الضرورية لتمويل حاجيات ميزان المدفوعات وميزانية الدولة.

ثم تطرق المجلس إلى آخر التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي، والتي اتسمت خاصة بمراجعة صندوق النقد الدولي لتقديراته للنموّ خلال السنتين الحالية والمقبلة نحو الانخفاض مقارنة بتقديرات شهر جانفي الماضي.

وفيما يتعلق بالاقتصاد التونسي، نظر المجلس في آخر تقديرات النمو للاقتصاد الوطني للسنة الحالية، التي تستقر في مستوى 4٪، وذلك بالعلاقة خاصة مع الانكماش المنتظر في القطاع الفلاحي والصيد البحري والتباطؤ في نسق الصناعات المعملية والخدمات.

وبالنظر إلى آخر المعطيات الاقتصادية، سجل المجلس تطورات متباينة لأداء القطاعات حيث يتواصل النسق الإيجابي في القطاع الصناعي للشهر السابع على التوالي مع ارتفاع مؤشر الإنتاج بـ 2,6٪ في شهر جانفي 2013 وذلك تبعا للتطور الإيجابي في كل من الصناعات المعملية (1,5٪) والصناعات غير المعملية (6,8٪) التي يعود تطورها إلى ارتفاع إنتاج الطاقة، في حين تتواصل الضغوط على قطاع الخدمات نتيجة استمرار انخفاض جل مؤشرات النشاط السياحي، خلال شهر مارس 2013، وللشهر الثالث على

التوالي. وفي هذا السياق وباعتبار آخر المؤشرات، سجل المجلس تباطؤ نسق الاستثمار سواء الداخلي أو الأجنبي وأبدى انشغاله من تداعيات هذا التطور على النمو والتوازنات المالية.

وبخصوص القطاع الخارجي، أشار المجلس إلى تواصل تحسن وضعية الميزان الجاري خلال الربع الأول من العام الحالي، ليبليغ العجز ما يعادل 1,8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2,3% قبل سنة، بالعلاقة، بالأساس، مع التراجع الذي سجله العجز التجاري نتيجة زيادة الصادرات بنسق أسرع من الواردات (+8,5% و+3,9% على التوالي) مما ساهم في تحسين نسبة التغطية بـ 3,2 نقاط مئوية. إلا أن ارتفاع النفقات بعنوان تسديد الدين الخارجي والذي تزامن مع تراجع المداخل المتأتية من الاستثمار الأجنبي نتج عنه انخفاض في حجم الموجودات الصافية من العملة الأجنبية ليلبغ حوالي 10.902 مليون دينار أو ما يعادل 102 يوم من التوريد بتاريخ 29 أبريل 2013 مقابل 11.170 مليون دينار و 104 أيام في موفى الشهر الماضي.

أما فيما يتعلق بتطور الأسعار، فقد شهدت نسبة التضخم تسارعا، في شهر مارس 2013، حيث بلغت 6,5% بحساب الانزلاق السنوي مقابل 5,8% في شهر فيفري المنقضي، بالعلاقة أساسا مع تصاعد أسعار المواد الغذائية (8,8%) والتعديل الأخير لأسعار المحروقات والطاقة.

وعلى المستوى النقدي، تقلصت حاجيات البنوك للسيولة خلال شهر أبريل 2013، مما مكن من تراجع تدخلات البنك المركزي في السوق النقدية لتبلغ أدنى مستوى لها منذ مطلع السنة، أي 3.476 مليون دينار بالمعدل الشهري إلى غاية 29 من الشهر مقابل 3.560 مليون في مارس. كما واصلت نسبة الفائدة الوسطية في السوق النقدية نسقتها التصاعدي لتبلغ 4,70% خلال نفس الفترة مقابل 4,33% في الشهر السابق، تحت تأثير خاصة القرارات التي اتخذها مجلس إدارة البنك المركزي في اجتماعاته السابقة ومنها الترفيع الأخير في نسبة الفائدة المديرية لمجابهة احتداد الضغوط التضخمية.

وعند تدارسه وضع نشاط القطاع المصرفي، لاحظ المجلس ارتفاع قائم الإيداعات، خلال الثلاثي الأول من سنة 2013، بـ 2,3% وهو نسق أسرع من ذلك المسجل خلال نفس الفترة من سنتي 2010 و 2012 (2,1% و 1,7% على التوالي)، وقد شمل هذا التطور

شهادات الإيداع و حسابات الادخار. وبالمقابل، سجل قائم المساعدات للاقتصاد خلال نفس الفترة تطورا بـ 1,8% مقابل 2,4% خلال نفس الفترة من سنة 2012.

وعلى ضوء هذه المستجدات، أعرب المجلس عن انشغاله إزاء استمرار الضغوط التضخمية وانعكاساتها على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وخاصة بعض القطاعات الموجهة للتصدير في ظل تواصل فتور الاستثمار الداخلي والأجنبي مجددا دعوته لكل الأطراف الفاعلة لمضاعفة الجهود من أجل التحكم في عوامل ارتفاع الأسعار ومنها تحسين مسالك التوزيع وقرر الإبقاء على نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي دون تغيير.

(للاطلاع على مزيد من المعطيات حول الظرف الاقتصادي والمالي، يمكن الاتصال بموقع واب البنك

المركزي التونسي www.bct.gov.tn)

بيان مجلس إدارة البنك المركزي التونسي في اجتماعه المنعقد يوم 27 ماي 2013

نظر المجلس في مستهل أشغاله في آخر تطورات الظرف الاقتصادي العالمي حسب الإحصائيات المتعلقة بالثلاثي الأول من السنة الحالية، التي أبرزت تباين الأداء في أهم البلدان المتقدمة. فبالنسبة لمنطقة الأورو، تواصل مسار الانكماش للثلاثي الخامس على التوالي، حيث تراجع النمو بأكثر حدة من الربع الأخير لسنة 2012، ليشمل أغلب اقتصاديات المنطقة في حين تتواصل المؤشرات على استعادة الاقتصاد الأمريكي حيويته تدريجيا.

وعلى الصعيد الوطني، استعرض المجلس التقديرات الأولية للنمو الاقتصادي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، حيث انحصرت نسبة النمو في حدود 2,7٪ بحساب النسق السنوي (مقابل 4٪ في الثلاثي السابق و 4,6٪ خلال نفس الفترة من السنة الماضية) متسائلا حول تأثير هذه النتيجة على إمكانية بلوغ الهدف المرسوم لسنة 2013 والمحدد بنسبة 4٪. وقد نتج هذا التطور عن تراجع كل من قطاعي الفلاحة والصيد البحري (-1,6٪) والصناعات غير المعملية (-0,2٪) المرتبطة خاصة بالإنتاج المنجمي مقابل التطور الإيجابي الذي شهدته بالخصوص قطاعات الصناعات المعملية وخدمات النقل والمواصلات. كما سجل المجلس تواصل التطور الإيجابي لمؤشر الإنتاج الصناعي خلال شهر مارس الماضي وذلك للشهر التاسع على التوالي نتيجة تحسن إنتاج الصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج والملابس والجلود والأحذية مبديا في نفس الوقت انشغاله خاصة بتواصل تراجع مؤشرات النشاط في قطاع السياحة منذ بداية السنة.

وبالنسبة للقطاع الخارجي، وبالرغم من التراجع النسبي للعجز الجاري خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي ليلبغ ما يعادل 2,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2,8٪ قبل سنة، فإن الضغوط على ميزان المدفوعات تبقى متواصلة جراء تراجع فائض العمليات المالية مع الخارج نتيجة الانخفاض الذي شمل المداخيل سواء بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر أو السحوبات على القروض متوسطة وطويلة الأجل وهو ما انعكس على وضعية الموجودات الصافية من العملة الأجنبية التي بلغت 10.291 مليون

دينار أو ما يعادل 95 يوم من التوريد بتاريخ 24 ماي 2013، مقابل 9.831 مليون دينار و 101 يوم قبل سنة و 119 يوم في نهاية سنة 2012.

وبخصوص سعر صرف الدينار، فقد عرف منذ بداية شهر ماي الحالي بعض الضغوط أدت إلى تراجعته بـ 4,1% إزاء الأورو و 6,1% مقابل الدولار إلى حدود منتصف شهر ماي الحالي ومقارنة بنهاية السنة السابقة حيث بلغ مستويات قصوى في المعاملات بين البنوك (حوالي 2,2 دينار مقابل الأورو و 1,69 دينار مقابل الدولار) وذلك بالعلاقة مع تزامن طلبات هامة من عدد من المؤسسات الاقتصادية على سوق الصرف سواء بعنوان تسديد وارداتها أو لتحويل المرائب. وبفضل تدخلات البنك المركزي على السوق في إطار دوره التعديلي، أمكن الحدّ من هذه الضغوط لينقلص تراجع سعر صرف الدينار إلى مستويات عادية بـ 2,1385 مقابل الأورو و 1,6530 إزاء الدولار يوم 24 ماي الحالي.

وعلى مستوى تطور الأسعار، شهد المؤشر العام تطورا إيجابيا تمثل في تباطؤ نسبي في نسق نموّه، حيث تراجعت نسبة التضخم من 6,5% بحساب الانزلاق السنوي في شهر مارس إلى 6,4% خلال شهر أفريل 2013. إلا أن التطور الشهري للمؤشر (0,7% مقابل 0,6% قبل شهر) يؤكد تواصل الضغوط التضخمية بالنسبة لمعظم المواد الاستهلاكية رغم انخفاض أسعار المواد الغذائية الطازجة.

وعلى المستوى النقدي، تواصل تقلص حاجيات البنوك من السيولة في أفريل 2013 وذلك للشهر الثاني على التوالي مما أدى إلى تراجع تدخلات البنك المركزي في السوق النقدية إلى 3.482 مليون دينار بالمعدل اليومي مقابل 3.560 مليون خلال شهر مارس. كما استمر ارتفاع نسبة الفائدة الوسطية في السوق النقدية لتبلغ مستوى 4,70% في شهر أفريل مقابل 4,33% قبل شهر.

وعند تطرقه لوضع نشاط القطاع المصرفي، لاحظ المجلس تباطؤ نسق نمو قائم الإيداعات خلال الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام (1,9% مقابل 3,6% قبل سنة) بالتزامن مع التباطؤ المسجل في نسق المساعدات للاقتصاد خلال نفس الفترة (2,5% مقابل 3,5%) نتيجة خاصة تواصل تراجع القروض قصيرة الأجل علما وأن الزيادة في القروض شملت بالخصوص قطاعات الإنتاج على حساب قروض الاستهلاك.

وأمام هذه التطورات، أكد المجلس على ضرورة تضافر كل الجهود لتوفير المناخ الملائم لعودة النشاط الاقتصادي عموماً والقطاعات المصدرة خصوصاً بالنسق المطلوب الكفيل بالمحافظة على التوازنات المالية الداخلية والخارجية، وقرّر الحفاظ على نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي دون تغيير.

(للإطلاع على مزيد من المعطيات حول الظروف الاقتصادية والمالية، يمكن الاتصال بموقع واب البنك المركزي التونسي

www.bct.gov.tn)

بيان مجلس إدارة البنك المركزي التونسي في اجتماعه المنعقد يوم 26 جوان 2013

نظر المجلس في بداية أشغاله في آخر مستجدات الظرف الاقتصادي الدولي حيث تشير توقعات النمو لأهم البلدان المصنعة، الصادرة في أواخر الشهر المنقضي عن منظمة التنمية والتعاون الدولي إلى تواصل تفاوت نسق النمو بين كبرى اقتصاديات العالم. ففي الولايات المتحدة يتوقع أن تعرف نسبة النمو تباطؤًا خلال السنة الحالية قبل أن تتوجه نحو الارتفاع في العام المقبل، بينما سيشهد اقتصاد منطقة الأورو هذه السنة انكماشًا أكثر حدة من العام السابق تليه انتعاشة نسبية خلال سنة 2014.

ولدى تدارس الوضع الاقتصادي الوطني، تطرق المجلس لآخر التطورات القطاعية خلال النصف الأول من العام الحالي الذي شهد عموماً ظروفًا مناخية غير ملائمة من شأنها أن تؤثر سلباً على إنتاج القطاع الفلاحي مقارنة بالموسم الفارط. وبالمقابل، أشار المجلس إلى تدعيم نسق الإنتاج الصناعي خلال شهر أفريل المنقضي (ارتفاع مؤشر الإنتاج الصناعي بـ 4,1% بحساب الانزلاق السنوي مقابل 2,4% قبل شهر ونقص بـ 5,3% في أفريل 2012) وذلك بالعلاقة مع الانتعاشة المسجلة على مستوى إنتاج الصناعات المعملية لاسيما الموجهة للتصدير وكذلك ارتفاع نسقه في الصناعات غير المعملية. كما سجلت مؤشرات النشاط السياحي من جهتها تحسناً ملحوظاً في شهر ماي المنقضي (زيادة عدد الوافدين والبيات على التوالي) خاصة بعد التراجع المتواصل 0,7% و 15% والمداخل السياحية بـ 10,4% و خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة.

أما بخصوص القطاع الخارجي، فقد سجل المجلس تواصل تفاقم العجز التجاري خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، حيث ازداد بـ 5,5% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، نتيجة استمرار زيادة الواردات التي شملت جل مجموعات المواد مع الإشارة إلى الزيادة الملموسة للعجز التجاري خلال شهر ماي مقارنة بالمعدل الشهري للأشهر الأربعة الأولى من السنة الحالية. وأدى هذا التطور إلى تواصل الضغوط على العجز الجاري ليلبغ 3,7% من الناتج المحلي الإجمالي مما أدى بدوره إلى انخفاض الموجودات الصافية من العملة الأجنبية التي بلغت 10.473 مليون دينار أو ما يعادل 96 يوماً من التوريد بتاريخ 26 جوان 2013 في ظل تراجع فائض ميزان العمليات المالية نتيجة تقلص كل من الاستثمار الأجنبي وعمليات السحب على القروض الخارجية متوسطة وطويلة الأجل.

وبخصوص تطور الأسعار، فقد استقرت نسبة التضخم خلال شهر ماي 2013، في نفس المستوى المسجل في الشهر السابق، أي 6,4% بحساب الانزلاق السنوي، بالعلاقة مع التراجع الذي شهدته أسعار المواد الغذائية من شهر لآخر.

وعند تحليله لآخر التطورات النقدية، سجل المجلس تواصل ازدياد حاجيات البنوك من السيولة خلال شهر جوان الحالي، مما دفع بالبنك المركزي إلى تكثيف تدخلاته على السوق النقدية، حيث بلغت حوالي 4.851 مليون دينار في المعدل إلى غاية 26 من نفس الشهر مقابل 3.922 مليون دينار في ماي. وقد نتج عن ذلك ارتفاع لمعدل نسبة الفائدة الوسطية في هذه السوق، لتبلغ 4,74% خلال نفس الفترة مقابل 4,69% في الشهر السابق.

وعلى مستوى نشاط القطاع المصرفي، سجل قائم الإيداعات ارتفاعا طفيفا خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الحالية (0,8%)، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2012. وقد نتج هذا التباطؤ أساسا عن انخفاض الإيداعات تحت الطلب إضافة إلى تراجع نسق شهادات الإيداع. وبالتوازي، سجلت المساعدات للاقتصاد مسارا مماثلا، خلال نفس الفترة، أي زيادة بـ 3,2% مقابل 4,3% قبل سنة.

وفي جانب آخر، اطلع المجلس على مشروع التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2012 وأبدى موافقته على هذا المشروع.

وعلى ضوء هذه المستجدات، أعرب المجلس عن انشغاله إزاء نسق ارتفاع العجز الجاري مؤكدا على ضرورة تظافر الجهود من أجل الحد من الضغوط على توازن القطاع الخارجي والمدخرات من العملة الأجنبية وهو ما يستدعي بالخصوص اتخاذ التدابير الملائمة الكفيلة بالتحكم في تفاقم اختلال الميزان التجاري، وقرر الإبقاء على نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي بدون تغيير.

للاطلاع على مزيد من المعطيات حول الظروف الاقتصادي والمالي، يمكن الاتصال بموقع واب البنك (www.bct.gov.tn) المركزي التونسي

بيان مجلس إدارة البنك المركزي التونسي في إجتماعه المنعقد بتاريخ 31 جويلية 2013

افتتح المجلس أعماله بالوقوف دقيقة صمت ترحما على أرواح شهداء تونس الأبرار الذين قضوا في الأيام الأخيرة قبل أن يتطرق إلى التطورات التي شهدتها الساحة الوطنية مؤخرا، وتداعياتها المحتملة على الاستقرار السياسي والاجتماعي بالبلاد وبالتالي على الوضع الاقتصادي والمالي.

وبخصوص آخر مستجدات الظرف الاقتصادي الدولي، سجل المجلس مراجعة صندوق النقد الدولي، خلال الشهر الحالي نسبة نمو الاقتصاد العالمي نحو الانخفاض مقارنة بتقديراته لشهر أفريل الماضي، إذ يتوقع أن تبلغ هذه النسبة 3,1٪ في العام الحالي و3,8٪ خلال العام المقبل، مقابل 3,1٪ تحققت في سنة 2012 وذلك بالعلاقة خاصة مع تباطؤ النشاط في عديد البلدان الصاعدة، إلى جانب توقع استمرار وضعية الركود الاقتصادي في منطقة الأورو لفترة أطول.

الوطني، لاحظ المجلس أن المعطيات الأولية المتوفرة تشير إلى ضعف نسق النشاط الاقتصادي خلال وعلى المستوى السداسي الأول من السنة الحالية الشيء الذي يجعل من الصعب، إن استمر هذا النسق، تحقيق الهدف المرسوم بالميزان الاقتصادي بالنسبة للنمو لسنة 2013 بالرغم من بعض التطورات القطاعية الإيجابية ومنها بالخصوص تقدم نسق الإنتاج في القطاع الصناعي خلال شهر أفريل (ارتفاع المؤشر العام للإنتاج الصناعي بـ 1,4٪) وتواصل تحسن مؤشرات النشاط في جوان للشهر الثاني على التوالي (زيادة البيئات والمداخيل بـ 4,6٪ و5,4٪ على التوالي) وانتعاش حركة النقل السياحي الجوي حسب آخر المعطيات المتعلقة بشهر ماي.

أما بخصوص القطاع الخارجي، فقد لاحظ المجلس استمرار تفاقم عجز المبادلات التجارية مع الخارج خلال النصف الأول من العام الحالي، وبالتالي تواصل الضغوط على العجز الجاري الذي يبقى في مستوى غير مريح رغم انخفاضه نسبيا مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، أي 4,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4,6٪ قبل سنة. وقد أمكن الحد من آثار حيث بلغت 11.347 مليون دينار أو ما يعادل 104 أيام من هذه التطورات على الموجودات الصافية من العملة الأجنبية التوريدي بتاريخ 30 جويلية 2013، بالرغم من تراجع فائض كل من ميزان القروض وميزان الاستثمار الأجنبي، وذلك بفضل تعبئة موارد خارجية هامة.

وفيما يتعلق بتطور الأسعار، فقد استقرت نسبة التضخم في مستوى مرتفع في حدود 6,4٪ خلال شهر جوان 2013 وذلك للشهر الثالث تباعا، علما أن مؤشر أسعار الاستهلاك قد سجل زيادة بـ 0,3٪ خلال شهر جوان 2013 مقارنة بـ 0,1٪ خلال الشهر السابق.

وبالنسبة لسوق الصرف سجل الدينار، إلى غاية 29 جويلية ومقارنة بمؤشر شهر جوان 2013، انخفاضا طفيفا إزاء كل من الأورو واليان الياباني بـ 1,6٪ و 1,1٪، على التوالي، مقابل شبه استقرار إزاء الدولار الأمريكي.

وبخصوص التطورات النقدية، شهدت حاجيات البنوك من السيولة خلال النصف الأول من السنة بعض التقلص، مقارنة بالوضع السائدة في موفى سنة 2012. إلا أن هذه الحاجيات شهدت بعض الارتفاع بداية من شهر جوان 2013 مما أدى إلى تكثيف البنك المركزي لتدخلاته في السوق النقدية التي بلغت إلى حدود 30 جويلية الحالي أعلى مستوى لها منذ بداية السنة أي 4.814 م.د في المعدل مقابل 4.758 م.د قبل شهر و3.922 م.د في شهر ماي. وقد استقر معدل نسبة الفائدة الوسطية في هذه السوق في مستوى 4,74٪ خلال شهر جويلية وهي نفس النسبة لشهر جوان المنقضي. علما وأنه تم إحداث خلية يقظة بالبنك المركزي للمتابعة الدقيقة لأخر تطورات أهم المؤشرات النقدية والمالية وسوق الصرف. كذلك، وفي إطار المتابعة الحثيثة لتطورات الظرف الاقتصادي والمالي بمشاركة القطاع المصرفي، عقد محافظ البنك المركزي اجتماعا مع مسيري البنوك بتاريخ 30 جويلية تم الوقوف من خلاله، بالخصوص، على السير العادي للمعاملات المصرفية وخاصة المتعلقة بالنقد والصرف.

ولدى تدارسه لنشاط القطاع المصرفي، سجل المجلس تباطؤ نسق ارتفاع قائم الإيداعات خلال النصف الأول من السنة الحالية مقارنة بنفس الفترة من سنة 2012 (2,4٪ مقابل 4٪) وذلك بالتوازي مع مسار المساعدات للاقتصاد الذي شهد، خلال نفس الفترة، زيادة بـ 3,2٪ مقابل 5,1٪ خلال النصف الأول من سنة 2012، بالعلاقة مع ضعف نسق القروض متوسطة وطويلة الأجل.

وعلى ضوء هذه التطورات، أعرب المجلس عن انشغاله إزاء التطورات الأخيرة التي تشهدها الساحة الوطنية منبها إلى مدى خطورة تبعاتها، إن لم يقع تطويقها عاجلا، على النشاط الاقتصادي والتوازنات المالية الداخلية والخارجية وأكد على متابعة البنك المركزي سياسته النقدية الملائمة لتوفير السيولة الضرورية للاقتصاد ومساعدة قطاعات الإنتاج مع المتابعة عن كثب لتطور المؤشرات النقدية والمالية، وقرر الإبقاء على نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي بدون تغيير كما دعا

المجلس إلى اتخاذ التدابير الضرورية العاجلة على الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والتي من شأنها أن تساعد، بتضافر كل الجهود، على تدارك الوضع واستعادة النشاط الاقتصادي بالنسق المطلوب خلال الأشهر الأخيرة من السنة الحالية.

(للإطلاع على مزيد من المعطيات حول الظرف الاقتصادي والمالي، يمكن الاتصال بموقع واب البنك المركزي التونسي www.bct.gov.tn)

بيان مجلس إدارة البنك المركزي التونسي

في اجتماعه المنعقد يوم 4 سبتمبر 2013

افتتح المجلس أعماله باستعراض آخر مستجدات الظرف الاقتصادي الدولي، حيث أشارت نتائج النمو الاقتصادي للثلاثي الثاني لسنة 2013، إلى تقدم نسق النمو في أغلب البلدان المصنعة مقارنة بالثلاثي الأول، فيما ساهمت التوترات الجيوسياسية في ارتفاع أسعار المواد الأساسية، لاسيما النفط الخام، و في احتداد التقلبات على مستوى الأسواق المالية العالمية.

وبخصوص الاقتصاد الوطني، سجل المجلس تحسن نسق النمو خلال الثلاثي الثاني من سنة 2013، حيث أبرزت آخر المعطيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء، ارتفاع إجمالي الناتج المحلي، بحساب الانزلاق السنوي وبالأسعار القارة، بـ 3,2% خلال الثلاثي الثاني من السنة الحالية أي نفس النسبة المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2012 مقابل 2,6% في الثلاثي السابق، لتبلغ 3% خلال النصف الأول من السنة الجارية مع استهداف مستوى 3,6% بالنسبة لكامل سنة 2013 مقابل تقديرات أولية في حدود 4%، وذلك بفضل الإجراءات الاقتصادية والمالية التي تنوي الحكومة تنفيذها في القريب العاجل. ويعود تحسن النمو المسجل في الثلاثي الثاني أساسا إلى تدعيم النشاط في الصناعات المعملية (4,8%) ولاسيما الصناعات الكيماوية وصناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية، إلى جانب قطاع كل من الخدمات المسوقة (4,3%)، خاصة المواصلات والنقل، والخدمات غير المسوقة (6,3%)، في حين تمّ تسجيل انكماش في كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري (-3%) والصناعات غير المعملية (-1,4%) وبالخصوص قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي. مع الإشارة إلى أنّ المجلس سجّل انتعاشة القطاع السياحي خلال شهر أوت 2013 بعد أن شهد تراجعا قبل شهر.

وبالنسبة للقطاع الخارجي، لاحظ المجلس استمرار تفاقم العجز التجاري خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة الحالية (+3,3% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2012)، وهو ما يشكل مصدر ضغوط متواصلة على

الدفعات الجارية حيث يبقى العجز الجاري مرتفعا رغم تراجع نسبته مقارنة بنفس الفترة من سنة 2012 (5,4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5,7% قبل سنة). وعلى الرغم من ذلك، بلغت الموجودات الصافية من العملة 11.389 مليون دينار أو ما يعادل 104 يوما من التوريد بتاريخ 30 أوت 2013 مقابل 10.300 مليون دينار و102 يوم قبل سنة، علما أنّ هذه الموجودات بلغت أدنى مستوى لها خلال السنة الحالية يوم 18 جوان 2013، أي 94 يوم توريد.

كما لوحظ تحسّن طفيف على مستوى نسبة التضخم حيث تراجع ارتفاع مؤشر الأسعار خلال شهر أوت 2013 للشهر الثاني تباعا إلى 6% بحساب الانزلاق السنوي مقابل 6,2% في الشهر السابق.

وفيما يتعلق بالتطورات النقدية، سجلت الفترة الأخيرة ضغطا على مستوى السيولة البنكية لتواصل حاجيات البنوك للسيولة ارتفاعها خلال شهر أوت 2013 وللشهر الرابع على التوالي، مما أدى إلى تزايد تدخل البنك المركزي لضخ السيولة بمعدل يومي بلغ 4.974 مليون دينار مقابل 4.803 مليون دينار في شهر جويلية. ومن ناحيتها، استقرت نسبة الفائدة الوسطية في السوق النقدية في مستوى مرتفع لتبلغ 4,75% خلال نفس الشهر مقابل 4,73% في الشهر السابق.

وعند النظر في تطور نشاط القطاع المصرفي، أشار المجلس إلى استمرار ارتفاع قائم الإيداعات خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي بنسق أقل سرعة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2012 (2,8% مقابل 4,7%) لا سيما بالنسبة للإيداعات تحت الطلب. كما عرف حجم المساعدات للاقتصاد تباطؤا، خلال نفس الفترة، أي زيادة بـ 4,2% مقابل 6,3% قبل سنة، نتيجة أساسا لتواصل انخفاض قائم القروض قصيرة الأجل و لتراجع نسق نمو قائم القروض متوسطة وطويلة الأجل- مما يعكس إلى حدّ بعيد تراجع الحراك الاستثماري لدى المؤسسات الإنتاجية.

و على ضوء آخر المعطيات المتوفرة، أعرب المجلس من جديد عن عميق انشغاله إزاء استمرار المخاطر التي تهدد سير الاقتصاد الوطني على

خلفية تواصل عدم وضوح الرؤية لدى المتعاملين الاقتصاديين وتداعياتها على قطاعات الإنتاج والتصدير وكذلك على مستوى تصنيف تونس من حيث قدرتها التنافسية الدولية كما يتبين ذلك من خلال تراجع مكانة اقتصادنا من المرتبة 40 في فترة 2011-2012 إلى المرتبة 83 بالنسبة للفترة 2013-2014 حسب آخر تقرير لمؤسسة دافوس. كما أنّ تفاقم الاحتقان على مستوى الساحة السياسية الوطنية أصبح يهدّد سلامة ونسيج الاقتصاد الوطني أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا السياق، جدد المجلس نداءه إلى كل الأطراف المعنية لمضاعفة الجهود من أجل تثبيت الاستقرار في البلاد الذي يبقى الضامن الأساسي لإنعاش النشاط الاقتصادي ودعم الاستثمار الداخلي والأجنبي ودفح التشغيل، وقرر الإبقاء على نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي بدون تغيير.

(للإطلاع على مزيد من المعطيات حول الظرف الاقتصادي والمالي، يمكن الاتصال بموقع واب البنك المركزي التونسي www.bct.gov.tn)

بيان مجلس إدارة البنك المركزي التونسي في اجتماعه المنعقد يوم 25 سبتمبر 2013

استعرض المجلس في بداية أشغاله أهم مستجدات الظرف الاقتصادي الدولي الذي تميز حسب آخر المؤشرات بتواصل تحسن النشاط الاقتصادي خلال الثلاثي الثالث من السنة الحالية في الدول المصنعة وخاصة في بلدان منطقة الأورو وبتراجع التقلبات على مستوى الأسواق المالية العالمية بالعلاقة أساسا مع إعلان أهم البنوك المركزية مواصلة انتهاج سياسات نقدية توسعية.

وبخصوص تطور الوضع الاقتصادي الوطني، سجل المجلس عددا من المؤشرات الإيجابية يذكر من بينها :

أ- تواصل تحسن مؤشر الإنتاج في القطاع الصناعي خلال النصف الأول من سنة 2013 (1,8% مقابل 1,4% قبل سنة.

ب- انتعاشة مبيعات أهم القطاعات الموجهة للتصدير على غرار النسيج والملابس والجلود والأحذية والصناعات الميكانيكية والكهربائية،

ج- عودة النمو الإيجابي في القطاع السياحي خلال شهر أوت 2013 مقارنة بنفس الشهر قبل سنة وذلك بعد التراجع المسجل خلال (شهر جويلية، على مستوى كل من البيئات السياحية الجمالية (+3,5%) وعدد الوافدين (+20,1%) والمداخيل بالعملة (+11%).

د- تسجيل بعض الإنفراج بالنسبة لتطور الأسعار، مع بقاء التضخم في مستويات مرتفعة حيث تراجعت زيادة مؤشر الأسعار خلال شهر أوت 2013، للشهر الثاني تباعا، إلى 6% بحساب الانزلاق السنوي مقابل 6,2% في الشهر السابق. كما شمل نفس هذا المسار نسبة التضخم الأساسي (دون اعتبار المواد المؤطرة والطازجة) التي تراجعت من 6,4% إلى 6,1% من شهر لآخر.

هـ- بقاء الموجودات الصافية من العملة الأجنبية في مستوى مقبول حيث بلغت 11.291 مليون دينار أو ما يعادل 103 يوما من التوريد بتاريخ 25 سبتمبر 2013 مقابل 9.983 مليون و98 يوم في نفس التاريخ من السنة الماضية.

وبالمقابل أشار المجلس إلى جملة من التطورات السلبية تتمثل في ما يلي:

أ-تواصل الضغوط على ميزان المدفوعات مع بقاء العجز الجاري في مستوى مرتفع خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة الحالية، أي 4,5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5,7% قبل سنة جراء تعمق عجز التجارة الخارجية،

ب- استمرار تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر (-0,7%) خلال الثمانية أشهر 2013

ج-انخفاض فائض ميزان العمليات المالية بحوالي 790 م.د.

د- تواصل الضغوط على سعر صرف الدينار بالعلاقة مع تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية حيث سجل انخفاضا ب 7,7% منذ بداية السنة الحالية وإلى غاية 20 سبتمبر مقابل الأورو وب 5,4% مقابل الدولار الأمريكي.

هـ- استمرار حاجيات البنوك من السيولة في مستوى مرتفع خلال شهر سبتمبر 2013 وذلك للشهر الخامس على التوالي مما أدى إلى مواصلة البنك المركزي توفير تسهيلات نقدية للجهاز المصرفي بعنوان إعادة التمويل علما وأن هذه التسهيلات تندرج في إطار تزويد السوق بالسيولة الضرورية على أساس تطور العوامل الموضوعية المحددة لها كما تم توضيحه في بيانات سابقة.

و-تواصل تباطؤ نسق الإيداعات لدى القطاع المصرفي خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة الحالية (زيادة القائم ب 3,7% مقابل 5% خلال نفس الفترة من سنة 2012) خاصة الإيداعات تحت الطلب وحسابات الإدخار.

ز-تسجيل مسار مماثل بالنسبة لمساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد خلال نفس الفترة (4% مقابل 6,9%) نتيجة تراجع القروض متوسطة الأجل وتباطؤ نسق القروض طويلة الأجل بالعلاقة مع فتور نشاط الاستثمار.

وبعد مناقشة مجمل هذه التطورات، قرر المجلس الإبقاء على نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي دون تغيير.

كما أبى المجلس إلا أن يؤكد مجددا على عميق انشغاله إزاء تفاقم التوتر الذي بات يهيمن على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الوطنية حول مسألة الإعداد للفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية على المستويين الحكومي والتشريعي، الأمر الذي أفرز

مناخا فاقدا للرؤية المستقبلية، مناخا لا يسمح باعتماد سياسة نقدية تستجيب لمتطلبات الصيرفة المركزية الرشيدة، مناخا غير ملائم لدعم الاستثمار وخلق مزيد من مواطن الشغل والحد من الفجوة بين الجهات.

وعلى ضوء ما سبق، لايسع المجلس إلا أن يهيب بجميع الأطراف والفرقاء السياسيين وكل مكونات المجتمع المدني، كي يبذلوا كل ما في وسعهم حتى يضمنوا توفير الأسباب الكفيلة بكسب الرهان التنموي المصيري الذي تنطوي عليه الفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية.

للإطلاع على مزيد من المعطيات حول الظرف الاقتصادي والمالي، يمكن الاتصال بموقع وab البنك المركزي التونسي.

بيان مجلس إدارة البنك المركزي التونسي إثر اجتماعه المنعقد يوم 30 أكتوبر 2013

افتتح المجلس أشغاله باستعراض آخر مستجدات الظرف الاقتصادي الدولي، حيث اطلع على آخر التوقعات المحيئة لصندوق النقد الدولي المتعلقة بالنمو الاقتصادي العالمي لسنتي 2013 و2014، لتتخفف إلى مستوى 2,9% و3,6%، على التوالي، جرّاء خاصة تفاقم مخاطر تباطؤ النشاط الاقتصادي في عديد البلدان الصاعدة إلى جانب انعكاسات تقليص الإنفاق العمومي في الولايات المتحدة وتواصل انكماش النمو في منطقة الأورو وإن بأقل حدة من العام السابق.

وعلى الصعيد الوطني، نظر المجلس في التحيينات الأخيرة لتقديرات النمو الاقتصادي لسنة 2014 والذي يُنتظر أن تبلغ نسبته 3,6% سنة 2013 و4% سنة 2014 بالأسعار القارة. وبالمقابل، يتوقع صندوق النقد الدولي تحقيق نسب نمو بـ 3% و3,7%، على التوالي، خلال السنتين المذكورتين.

ولدى مناقشة تطور آخر المؤشرات الظرفية، أشار المجلس إلى استقرار المؤشر العام للإنتاج الصناعي في شهر جويلية، ومواصلة أهم مؤشرات القطاع السياحي خلال شهر سبتمبر 2013 مسارها نحو الارتفاع للشهر الثاني على التوالي بعد التراجع المسجل خلال شهر جويلية.

كما سجل المجلس تواصل المسار التنزلي لمؤشر أسعار الاستهلاك وذلك للشهر الثالث على التوالي لتبلغ نسبة التضخم 5,8% في شهر سبتمبر 2013 مقابل 6% في شهر أوت وإلى بقاء عجز الميزان الجاري في مستوى مرتفع، خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الحالية (6,1% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6,6% قبل سنة).

وفي نفس الإطار، تمكّن البنك المركزي من الحفاظ على مستوى مقبول للموجودات الصافية من العملة الأجنبية التي تتاهز 11.371 مليون دينار أو ما يعادل 104 أيام من التوريد بتاريخ 29 أكتوبر 2013 مقابل 9.688 مليون دينار و93 يوم في نفس التاريخ من سنة 2012.

وفي نفس السياق، لاحظ المجلس نوعا من الانفراج في عجز السيولة المصرفية في شهر أكتوبر 2013 مما مكن من تقليص تدخل البنك المركزي في السوق النقدية إلى حدود

4.392 م.د إلى غاية 29 أكتوبر مقابل 4.715 م.د بالنسبة لكامل شهر سبتمبر كما سجلت نسبة الفائدة الوسطية في هذه السوق تراجعاً، خلال نفس الفترة، أي 4,66% مقابل 4,72%، هذا مع الإشارة إلى تباطؤ في نسق ارتفاع لكل من قائم الإيداعات لدى القطاع المصرفي وكذلك حجم عمليات تمويل الاقتصاد خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية.

وعلى ضوء هذه التطورات، أكد المجلس على ضرورة المتابعة الدقيقة لمؤشرات النشاط الاقتصادي والتوازنات المالية الداخلية والخارجية داعياً إلى العمل على اعتماد الإصلاحات الضرورية الكفيلة بمواجهة المخاطر المحدقة بهذه التوازنات وإعادة الثقة في آفاق الاقتصاد الوطني وقرر الإبقاء على نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي دون تغيير.

(للإطلاع على مزيد من المعطيات حول الظروف الاقتصادي والمالي، يمكن الاتصال بموقع واب البنك المركزي التونسي www.bct.gov.tn)

بيان مجلس إدارة البنك المركزي التونسي في اجتماعه المنعقد يوم 27 نوفمبر 2013

نظر المجلس في بداية أشغاله في مستجدات الظرف الاقتصادي الدولي، ومنها بالخصوص تحيين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) لتوقعاتها المتعلقة بالنمو الاقتصادي العالمي لسنتي 2013 و2014، نحو الانخفاض لتتنزل إلى نسبة 2,7% و3,6% على التوالي، جرّاء خاصة التباطؤ الملموس للنمو في أهم الاقتصاديات الصاعدة مما يؤثر سلبا على نسق النشاط في البلدان المصنعة. وعلى هذا الأساس، حافظت أهم البنوك المركزية على سياساتها النقدية التوسعية لدفع النشاط الاقتصادي وهو ما انعكس إيجابيا على مؤشرات أهم البورصات العالمية.

وبخصوص الاقتصاد الوطني، استعرض المجلس آخر البيانات المتعلقة بالنمو الاقتصادي خلال الثلاثي الثالث من العام الحالي، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي، حسب معطيات المعهد الوطني للإحصاء، ارتفاعا بـ2,4% بحساب الانزلاق السنوي وبالأسعار القارة، مقابل 3,2% خلال كل من الثلاثي السابق ونفس الفترة من السنة الماضية، لتبلغ بالتالي نسبة النمو خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية 2,8%. ويفسر تراجع نسق النمو بالانكماش المسجل في النشاط الفلاحي (-3,3%) وفي الصناعات غير المعملية (-0,4%) وخاصة قطاع المناجم علاوة على تسجيل شبه ركود في قطاع الصناعات المعملية إجمالا (+0,2%).

وقد أمكن الحدّ نسبيا من هذا التراجع في نسق النمو بفضل التطور الإيجابي المسجل في الخدمات المسوقة لاسيما في قطاعي النقل والاتصالات وكذلك في الأنشطة غير المسوقة المرتبطة بالخدمات الإدارية. وبناءا على هذا المسار، لاحظ المجلس أن تحيين نسبة النمو المستهدفة لكامل سنة 2013 من 3,6% إلى 3% يبقى متفائلا بعض الشيء إذ يتطلب بلوغها تحقيق نمو بنسبة لا تقل عن 3,7% خلال الثلاثي الرابع من السنة.

وإلى جانب ضعف نسق النمو بالعلاقة مع فتور الاستثمار الذي يعكسه تراجع واردات مواد التجهيز وتباطؤ نسق القروض متوسطة وطويلة الأجل خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة الحالية، مقابل زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ13% خلال نفس الفترة، أبدى المجلس انشغاله إزاء البيانات المتعلقة بالتشغيل، والتي تبرز تواصل ارتفاع نسبة البطالة لدى حاملي الشهادات العليا بـ 1,9 نقطة مائوية خلال الثلاثي الثالث 2013 لتتاهز 33,5% أو 248 ألف عاطل عن العمل بالرغم من التراجع الطفيف في نسبة البطالة الجمالية مقارنة بالثلاثي السابق لتبلغ 15,7%.

وفي جانب آخر، أشار المجلس إلى أن استقرار تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك للشهر الثاني على التوالي في مستوى 5,8% بحساب الانزلاق السنوي في شهر أكتوبر 2013، لا يجب أن يحجب تسارع نسق التضخم الأساسي (دون اعتبار أسعار المواد المؤطرة والطازجة) حيث ارتفع بنسبة 6,9% في نفس الشهر مقابل 6,8% في سبتمبر المنقضي. كما أن استمرار زيادة العجز الجاري، (5,5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة الحالية مقابل 6,9% قبل سنة)، تحت تأثير عجز التجارة الخارجية وذلك رغم تحسن نسق الصادرات وتباطؤ الواردات، يعمق من حاجيات التمويل الخارجي واللجوء إلى المزيد من استعمال احتياطي العملة الأجنبية علماً وأن قيمة هذا الأخير بلغت 11.673 مليون دينار أو ما يعادل 107 أيام من التوريد بتاريخ 25 نوفمبر 2013 مقابل 9.486 مليون دينار و91 يوم في نفس التاريخ من سنة 2012.

وبخصوص تطور المؤشرات النقدية، لاحظ المجلس تواصل تحسن السيولة الذي سجل منذ بداية سبتمبر المنقضي مما أدى إلى تراجع نسبي لحجم تدخلات البنك المركزي بعنوان عمليات السياسة النقدية والتي تراوحت بين 4.386 م.د خلال شهر أكتوبر بالمعدل اليومي و 4.112 م.د يوم 27 نوفمبر، كما تأرجحت نسبة الفائدة الوسطية خلال الفترة بين 4,66% و 4,75%.

ولدى النظر في المعطيات المتعلقة بالقطاع المصرفي خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي، سجل المجلس استرجاع قائم الإيداعات لنسق تطوره خلال نفس الفترة من سنة 2012 (5,2%) مقابل تواصل التباطؤ في نسق التمويلات الممنوحة للاقتصاد مقارنة بنفس الفترة من سنة 2012 (5,8% مقابل 7,8%).

وبناء على هذه التطورات، أكد المجلس مرة أخرى على خطورة الضغوط المتواصلة على التوازنات المالية الداخلية والخارجية وآثارها السلبية على أفاق النمو والتشغيل للسنوات المقبلة، وهو ما يستدعي من الجميع الوعي بضرورة العمل على إرساء الاستقرار السياسي والاجتماعي، واتخاذ الإجراءات العاجلة الكفيلة بالتحكم في تطور عجز القطاع الخارجي والمالية العمومية وانزلاق مستوى الأسعار، فضلا عن الإسراع بتفعيل الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بالقطاع المالي والجباية وسياسة الدعم والاستثمار العمومي في إطار مخطط تنموي على المدى المتوسط يمكن من توضيح الرؤية للمتعاملين الاقتصاديين والشركاء الأجانب على حد سواء، وقرر الإبقاء على نسبة الفائدة المديرية للبنك المركزي بدون تغيير.

(للاطلاع على مزيد من المعطيات حول الظرف الاقتصادي والمالي، يمكن الاتصال بموقع واب البنك المركزي

التونسي www.bct.gov.tn)

بيان مجلس إدارة البنك المركزي التونسي

في اجتماعه المنعقد يوم 25 ديسمبر 2013

نظر المجلس في بداية أشغاله في أهم المستجدات المتعلقة بالظرف الاقتصادي الدولي، كما تناول بالتحليل آخر التطورات والمؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية على الصعيد الوطني.

فعلى المستوى الدولي، تشير آخر المؤشرات الاقتصادية الظرفية إلى تحسن نسبي لنسق النشاط في البلدان المتقدمة خلال الربع الأخير من السنة الحالية، مع تواصل وجود بعض المخاطر، إلى جانب تراجع أداء اقتصاديات البلدان الصاعدة التي مثلت قاطرة نمو الاقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة الماضية.

وبخصوص الاقتصاد الوطني، ولدى استعراض نشاط أهم القطاعات الاقتصادية سجل المجلس تباطؤ نسق الإنتاج الصناعي، حيث انحصر ارتفاع المؤشر العام للإنتاج في شهر أوت 2013 في مستوى 0,3% بحساب الانزلاق السنوي مقابل 4,2% قبل سنة وذلك نتيجة، بالخصوص، لتقلص إنتاج الصناعات غير المعملية. وبالمقابل أشار المجلس إلى التطور الإيجابي لصادرات كل من صناعات النسيج والملابس والصناعات الميكانيكية والكهربائية فضلا عن انتعاشة واردات المواد الأولية ونصف المصنعة. أما بخصوص قطاع الخدمات، فقد سجل المجلس تراجع مؤشرات النشاط السياحي خلال شهر نوفمبر 2013 بالتوازي مع حركة النقل الجوي.

وفيما يتعلق بالتضخم، سجل المجلس استقرار تطور مؤشّر الأسعار عند الاستهلاك للشهر الثالث على التوالي في حدود 5,8% في شهر نوفمبر 2013 لتبلغ نسبة التضخم الوسطية 6,1% بالنسبة للأشهر الإحدى عشر الأولى من سنة 2013 مقابل 5,5% في نفس الفترة من السنة المنقضية. أما بالنسبة للتضخم الأساسي، أي دون اعتبار أسعار المواد المؤطرة والطازجة، فقد سجل تراجعاً نسبياً في نسق نموه مسجلاً نسبة تطور بـ 6,7% بحساب الانزلاق السنوي في شهر نوفمبر 2013 مقابل 6,9% في شهر أكتوبر. وفي هذا الصدد، يعتبر المجلس أن المستويات الحالية للأسعار تمثل أحد أهم عوامل الضغط على التوازنات المالية، علماً وأن بعض المؤشرات تدل على إمكانية تواصل الضغوط التضخمية خلال الأشهر المقبلة.

ولدى النظر في أهم المعطيات المتعلقة بسير القطاع الخارجي، أبدى المجلس انشغاله إزاء الضغوط المتواصلة على توازن المدفوعات الخارجية مما أدى إلى بلوغ العجز الجاري نسبة 7,1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر الإحدى عشر الأولى من السنة الحالية مقابل 7,6% قبل سنة، تبعا لاستمرار عجز الميزان التجاري في مستوى مرتفع، يناهز 958 م.د شهرياً، رغم تراجعته بـ 1,5% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2012.

وقد أمكن الحد من آثار هذا العجز على الاحتياطي من العملة الأجنبية بفضل اللجوء إلى تعبئة موارد خارجية، فضلا عن تحسن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 12,5% خلال الفترة، لتبلغ الموجودات الصافية من العملات حوالي 11.736 مليون دينار أو ما يعادل 108 أيام من التوريد بتاريخ 24 ديسمبر 2013 مقابل 11.324 مليون دينار و 103 أيام في موفى شهر سبتمبر المنقضي.

وفيما يتعلق بتطور المؤشرات النقدية، لاحظ المجلس ازدياد حاجيات البنوك من السيولة في شهر ديسمبر 2013. وأمام هذا الوضع ولضرورة الحد من الضغوط على السوق النقدية، قام البنك المركزي بعمليات إعادة تمويل في هذه السوق بلغ حجمها الجملي 4.793 م.د، بالمعدل اليومي، مقابل 4.537 م د في شهر نوفمبر الماضي. وبالعلاقة مع تطور وضعية السيولة المصرفية، بلغت نسبة الفائدة الوسطية في السوق النقدية 4,74% منذ بداية ديسمبر مقابل 4,75% في الشهر السابق.

وبالنظر إلى آخر البيانات حول نشاط القطاع المصرفي خلال الأشهر الإحدى عشر الأولى من العام الحالي، أشار المجلس إلى استعادة قائم الإيداعات لنسقتها المسجل خلال نفس الفترة من سنة 2012 (6,3% مقابل 6%). غير أن التمويلات الممنوحة للاقتصاد شهدت تباطؤا في نسقتها مقارنة بنفس الفترة من العام السابق (6% مقابل 8,1%).

وبخصوص تطور أسعار الصرف، ومع ظهور بوادر انفراج الوضع السياسي على المستوى الوطني ومزيد إحكام إدارة عمليات سوق الصرف بين البنوك، سجل الدينار ارتفاعا في القيمة منذ بداية الشهر الحالي بـ 0,5% و 1,2% مقابل الأورو والدولار الأمريكي على التوالي. إلا أن هذا التحسن النسبي لا يفي تواصل الضغوط على سوق الصرف المحلية.

وعلى ضوء هذه المستجدات، خلص المجلس إلى أن تواصل التطورات المسجلة منذ أشهر عديدة سواء بالنسبة لميزان المدفوعات أو الأسعار أو سعر صرف الدينار يمثل ضغوطا متصاعدة على قطاعات الإنتاج وعلى التوازنات المالية الداخلية والخارجية ويستدعي بالتالي اتخاذ الإجراءات العاجلة الضرورية للحد من آثارها من ناحية، والإسراع في نسق الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والمالية والمؤسسية اللازمة من ناحية أخرى.

وبالنظر إلى وضعية السوق النقدية وضرورة تعديلها مع مراعاة تطور التوازنات المالية ومواصلة جهود التمويل الملائم للنشاط الاقتصادي، قرر المجلس ما يلي :

-إجراء تعديل فني على النسب المعتمدة لدى البنك المركزي للتدخل في السوق النقدية وذلك بالترفيف في نسبة الفائدة المديرية للبنك المركزي بـ 50 نقطة أساسية لنتقل من 4% إلى 4,5% والتقليص في مجال هذه النسب باعتماد هوامش متناظرة بـ 25 نقطة أساسية لكل من تسهيلات الإيداع وتسهيلات القرض*.

-التخفيض في نسبة الاحتياطي الإجباري للبنوك لدى البنك المركزي من 2% إلى 1%**.

كما أحيط المجلس علما بالترفيف في النسبة الدنيا لتأجير الادخار إلى 3,25% واعتماد أداة مقايضة الصرف ضمن آليات تدخل البنك المركزي لتعديل السوق النقدية، وبالمنشور لمؤسسات القرض المزمع إصداره والمتعلق بتعزيز متطلبات تغطية مخاطر القرض بالمدخرات.

* هذا التعديل يبقى دون أثر على أسعار الفائدة في السوق النقدية التي تمثل مرجعا للبنوك لتحديد أسعار فائدتها المدينة.

** هذا التخفيض، فضلا عن توفير سيولة إضافية للبنوك، يمكن من مزيد ترشيد تدخل البنك المركزي في السوق النقدية.

(للاطلاع على مزيد من المعطيات حول الظروف الاقتصادي والمالي، يمكن الاتصال بموقع واب البنك المركزي

التونسي www.bct.gov.tn)